الأنباء
السبت 12 يناير 2013

العالم يتطلع إلى الوضع الاقتصادي بتفاؤل حذر

«الخليج للاستثمار»: قيمة الاحتياطيات الأجنبية المتوقعة لدول الخليج ستصل إلى 900 مليار دولار في 2013

استعرض تقرير مؤسسة الخليج للاستثمار تطورات الاقتصاد العالمي مؤكدا على ان العالم يتطلع بأمل وتفاؤل حذر إلى العام الجديد، وينبثق الأمل من منطلق أن العام المنصرم انطوى بسلام على مصدرين رئيسين للمخاوف، أولهما: استمرار التئام دول منطقة اليورو في وحدة واحدة واستمرار تماسك اليورو كعملة واحدة رغم التحديات التي واجهتها والعواصف الاقتصادية التي ألمت بها مع الإدراك التام بان الاتحاد لايزال يواجه إشكالات جوهرية قد تعاود الطفو إلى السطح خلال العام الجديد، أما المصدر الثاني للتفاؤل فيتمثل في الاتفاق، وان كان هشا، فيما بين الديموقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة فيما يتعلق بزيادة الضريبة مع تعليق مسالة الإنفاق من خلال زيادة سقف الدين العام الأميركي إلى فترة لاحقة، خلال الشهرين الأولين من العام الحالي.

وقال التقرير انه لا يغيب عن الأذهان أن هذا الأمل إنما يتأسس على بنيان اقتصادي تعوزه صلابة الأساس مما يجعله عرضة للاختبار مرة أخرى إذا ما عادت عقلية ترجيح الرشادة السياسية الخاصة على رشادة الصالح العام سواء في مفاوضات الدين العام الأميركي أو الديون السيادية الأوروبية.

وتتضح عدم صلابة البنيان الاقتصادي العالمي من استمرار الاختلالات الهيكلية في الموازين التجارية لاسيما في حالة الصين التي تمكنت من العودة إلى مسار نمو قدره 8٪ مع الربع الأخير من العام 2012 في حين أن اقتصادها لايزال يسير وفق وتيرة الفوائض الخارجية، لاسيما مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يعني استمرار الخلل في الموازين التجارية الأميركية ـ الأوروبية ـ الصينية إذ تشير آخر الإحصاءات إلى أن الادخار الإجمالي في الصين بلغ حوالي 52,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني وهو ما يتدفق في غالبيته إلى الأسواق المالية العالمية وتزداد مديونية أميركا تجاه الصين تبعا لذلك.

وكلا بكل فإن معدلات النمو الدولية التي كانت تتراوح بين 4٪ و5٪ خلال السنوات الـ 10 التي سبقت الأزمة المالية العالمية أصبحت بعيدة المنال إذ يجمع المحللون على أن معدل النمو الاقتصادي العالمي إبان العام الجديد سيتراوح بين 2,5٪ و3,0٪ على أحسن حال وذلك لعدة أسباب أهمها الأزمات العديدة التي تعيشها منطقة اليورو والولايات المتحدة الأميركية إضافة إلى انكماش اقتصاد الكثير من الدول.

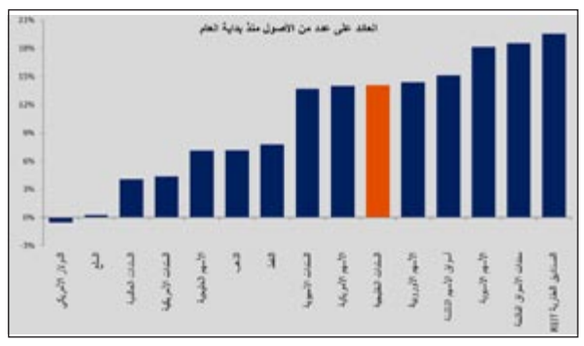

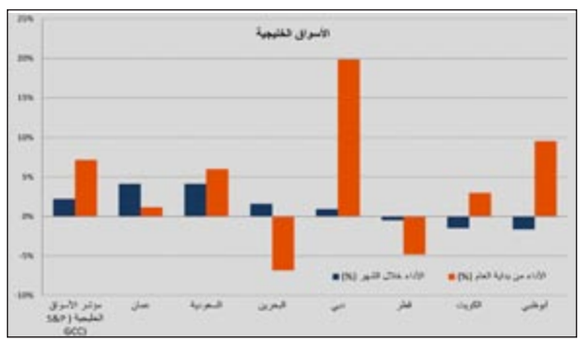

6,8٪ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية خلال 2012

وتوضح صلابة البنيان الاقتصادي العالمي من استمرار الاختلالات الهيكلية في الموازين التجارية لاسيما في حالة الصين التي تمكنت من العودة إلى مسار نمو قدره 8٪ مع الربع الأخير من العام 2012 في حين أن اقتصادها لايزال يسير وفق وتيرة الفوائض الخارجية، لاسيما مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يعني استمرار الخلل في الموازين التجارية الأميركية ـ الأوروبية ـ الصينية إذ تشير آخر الإحصاءات إلى أن الادخار الإجمالي في الصين بلغ حوالي 52,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني وهو ما يتدفق في غالبيته إلى الأسواق المالية العالمية وتزداد مديونية أميركا تجاه الصين تبعا لذلك.

وكلا بكل فإن معدلات النمو الدولية التي كانت تتراوح بين 4٪ و5٪ خلال السنوات الـ 10 التي سبقت الأزمة المالية العالمية أصبحت بعيدة المنال إذ يجمع المحللون على أن معدل النمو الاقتصادي العالمي إبان العام الجديد سيتراوح بين 2,5٪ و3,0٪ على أحسن حال وذلك لعدة أسباب أهمها الأزمات العديدة التي تعيشها منطقة اليورو والولايات المتحدة الأميركية إضافة إلى انكماش اقتصاد الكثير من الدول.

التطورات في دول الخليج

وأشار التقرير الى ان آخر تقديرات وزارة الاقتصاد ومصلحة الإحصاءات في المملكة العربية السعودية أظهرت أن معدل نمو الناتج المحلي السعودي لعام 2012 بلغ 6,8٪ وكانت مؤسسة الخليج للاستثمار قد قدرت النمو بحدود 6,6٪ قبل 3 أشهر تقريبا. وتسعى دول مجلس التعاون والدول المصدرة للبترول عموما إلى الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبيا إزاء احتمالات انخفاض أسعار البترول بفعل انخفاض معدلات الزيادة في وتيرة الطلب العالمي نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي متزامنا مع تزايد المعروض من خارج دول الأوبيك، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية وفضلا عن زيادته من داخل دول الأوبيك خصوصا إنتاج العراق الذي بلغ العام الماضي 3,4 ملايين برميل يوميا مع سعيه إلى زيادته إلى 3,8 ملايين برميل هذا العام صعودا إلى مستوى إنتاج قدره 6 ملايين برميل يوميا إلى جانب زيادة إنتاج ليبيا إلى 1,7 مليون برميل يوميا.

وبين التقرير انه في الوقت الذي تتسارع فيه وتيرة الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية والطاقة الكهربائية في دول المجلس، فإن هناك اكتشافات لحقول جديدة تم الإعلان عن بعضها مؤخرا في منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية. ومن ناحية أخرى، فإن تسارع وتيرة إنتاج بعض الدول المصدرة للغاز الصخري مثل الولايات المتحدة قد أدى إلى انحسار وارداتها من الوقود المسال إلى 45٪ من احتياجاتها الإجمالية في عام 2011 بالمقارنة مع 60٪ في عام 2005. وكلا بكل فإن الطلب على النفط الخام سيزداد إلى 89,6 مليون برميل يوميا عام 2013 في مقابل 88,8 مليون برميل يوميا في المتوسط لعام 2012، ورغم أن المتوسط العام لأسعار البترول بلغ حوالي 111 دولارا لسلة أوبيك في عام 2012 فإن مؤسسة الخليج للاستثمار تتوقع أن يبلغ السعر في حدود 102 ـ 106 دولارات للبرميل خلال العام الحالي إلا أن التسابق على زيادة الإنتاج والتصدير في فترة من تراخي الطلب قد يكون له نتائج غير حميدة على مستويات الأسعار التي يخشى أن تنزلق إلى مستويات تقل عن 80 ـ 90 دولارا للبرميل إبان عام 2013 مما يؤثر سلبا على إيرادات الحكومات في دول مجلس التعاون ويقلص من فوائضها بل قد يدفع موازناتها في اتجاه العجز إذا ما انخفضت الأسعار لمستويات دون ذلك ولفترة طويلة من العام. ويستمد الحذر هنا من التزايد المطرد في النفقات الحكومية إذ أعلنت سلطنة عمان مؤخرا عن موازنة عام 2013 بافتراض أن سعر البترول سيبلغ 85 دولارا للبرميل خلال العام وبزيادة النفقات إلى مستوى 33,5 مليار دولار والإيرادات عند مستوى 29,1 مليار دولار وعجز متوقع قدره 4,4 مليارات دولار يمثل 5٪ تقريبا من الناتج الإجمالي المتوقع لعام 2013. كما أفصحت السعودية عن تقديرات ميزانيتها للعام الجديد بزيادة في النفقات بنسبة 19٪ عن العام المنصرم مقرونا بزيادة الإيرادات المتوقعة بنسبة 18٪ وفائض متوقع في الميزانية الحكومية قدره 103 مليارات دولار تقريبا. وحيث ان الموازنة السعودية أعدت على اعتبار أن أسعار البترول ستتراوح في حدود 66 ـ 68 دولارا للبرميل فإن انخفاض أسعار الخام المتحققة فعلا سيعرض الإيرادات ومن ثم النفقات لغير قليل من المخاطر مع ملاحظة أن نسبة مرتفعة من الإنفاق الاستثماري العام تتجه إلى مشروعات ضخمة في قطاعات أساسية كإنشاء محطات توليد كهرباء والتحلية والمشاريع في قطاع النفط والتي عادة ما تكون من نصيب الشركات من دول أجنبية خاصة كوريا الجنوبية بما يتضمنه ذلك من تسريب للموارد إلى خارج حدود دول المجلس لارتفاع الميل الحدي للاستيراد الأمر الذي يوجب محاولة إدخال شركاء من القطاع الخاص الخليجي وفسح المجال أمامه وتحسبا لما قد تتبعه بعض الشركات الأجنبية من سياسات تسعيرية في العطاء قد تنطوي على جوانب «إغراقية Dumping» تمكنها من التحكم في السوق المحلي لاحقا.

وأشار التقرير إلى وجود علاقة طردية موجبة فيما بين أسعار البترول وبين الفوائض المالية التي تحققها دول المجلس متمثلة في احتياطيات النقد الأجنبي (Foreign Reserves)، وعلى سبيل المثال فإن احتياطي النقد الأجنبي في السعودية كان في حدود 50 مليار دولار عام 2000 حينما كان متوسط سعر سلة الأوبيك في حدود 22 دولارا للبرميل ما لبث ان تزايد حتى بلغ 680 مليار دولار عام 2011 عندما كان مستوى سعر النفط الخام حوالي 106 دولارات للبرميل والحال كذلك بالنسبة لسائر دول المجلس الأخرى وإجمالا فقد ازدادت قيمة الاحتياطيات الأجنبية لدول المجلس مجتمعة من حوالي 75 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 800 مليار دولار عام 2011 ويتوقع ان تقترب من 900 مليار عام 2013. وتوجب العلاقة الطردية فيما بين أسعار النفط الخام وصادرات دول المجلس ضرورة توخي الحيطة في الإنفاق العام على اعتبار أن احتياطيات العملات الأجنبية ترتبط عمليا بسعر صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي، وهي متغيرات عرضة للتقلبات فضلا عن احتمال تعرض النفط الخام كمصدر للطاقة للتقادم التكنولوجي.

أسواق الأسهم الخليجية

ولفت التقرير الى انه في ظل سيل الأخبار المتدفق من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا يلقي خلال شهر ديسمبر بظلاله على الأسواق الإقليمية، فقد تأثرت الأسواق الخليجية هي الأخرى سلبا بحالة عدم اليقين التي اكتنفت «الهاوية المالية» الأميركية إلى جانب المخاوف العالمية الأخرى كتلك المرتبطة بالمشكلات المالية المستمرة في منطقة اليورو والتي ألقت بظلالها على الأسواق العالمية. وارتفع مؤشر ستاندارد آن بورز المجمع للأسهم الخليجية بواقع 2,21٪ على أساس شهري يزيد من مكاسبه للعام إلى 7,14٪ وسط أداء متباين للأسواق الخليجية. وفيما برزت السعودية وعمان كأكبر الرابحين، كانت أبوظبي الأسوأ أداء بين هذه الأسواق في ديسمبر. واستعادت أسعار النفط بعض الزخم إذ حقق مزيج برنت الأوروبي وخام غرب تكساس الوسيط مكاسب صافية بلغت 0,78٪ و2,60٪ على التوالي، مدعومين بتحسن المعنويات والطلب الموسمي على زيت التدفئة في الولايات وأوروبا.

وعلى الرغم من الحالة المعنوية السائدة في الأسواق العالمية، فقد اكتسبت الأسواق السعودية فيما يبدو بعض الزخم من أسعار النفط القوية خلال النصف الثاني من الشهر مما أدى إلى صعود مؤشر «تداول» بواقع 4,10٪.

وشكل قطاعا البتروكيماويات والصناعة ذوا الثقل الكبير عناصر دعم رئيسي، فيما سجل قطاع الاستثمار هو الآخر مكاسب كبيرة.

وفي سلطنة عمان، حقق «مؤشر مسقط 30» مكاسب مماثلة بصعوده بواقع 4,10٪ حيث كان قطاع البنوك أكبر الرابحين، أما في مملكة البحرين، فقد نجح مؤشر سوق الأوراق المالية في إنهاء العام بشكل جيد بارتفاعه بواقع 1,60٪ في ديسمبر ليقلص خسائره على أساس سنوي، حيث كانت البنوك أفضل القطاعات أداء خلال الشهر.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، أنهى مؤشر سوق دبي المالي عاما جيدا بتسجيله في ديسمبر مكاسب معتدلة بلغت 0,91٪، حيث حد قطاعا الاتصالات والتأمين من المكاسب، بالمقابل انخفض مؤشر بورصة أبوظبي بواقع 1,36٪ ليكون الأسوأ أداء على أساس شهري متأثرا على نحو رئيسي بالأداء الضعيف لقطاعي الاتصالات والتأمين.

وفي سوق الكويت للأوراق المالية، سجل المؤشر الوزني انخفاضا بنسبة 1,47٪ قاده قطاع الاتصالات والعقار. فيما قلص مؤشر البورصة في دولة قطر خسائره بإنهائه شهر ديسمبر على انخفاض قدره 0,50٪ وعند الحديث عن الأداء النسبي على أساس سنوي، تجدر الإشارة إلى أن مؤشري مورغان ستانلي لأسهم العالمية وستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية حققا مكاسب صافية بلغت 13,18٪ و15,15٪ على الترتيب ليفوقا من حيث الأداء مؤشر ستاندارد آند بورز للأسهم الخليجية الذي بلغت مكاسبه الصافية 7,14٪.

وتوج مؤشر سوق دبي المالي أداءه بتحقيقه أكبر مكاسب في عام 2012 بصعوده بواقع 19,89٪، فيما حل مؤشر البورصة في أبوظبي المجاورة ثانيا بمكاسب قدرها 9,52٪.

وبينما حقق مؤشر «تداول» السعودي مكاسب إضافية قدرها 5,98٪ على أساس سنوي، سجل المؤشر الوزني لسوق الكويتي للأوراق المالية مكاسب قدرها 2,97٪ ومؤشر «مسقط 30» العماني مكاسب قدرها 1,15٪.

في المقابل، ظل مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية الأبطأ والأسوأ أداء في عام 2012 بتسجيله خسائر صافية قدرها 6,83٪، فيما بلغت الخسائر الصافية لمؤشر بورصة قطر 4,79٪.

من الثابت والمفهوم أن الوضع الاقتصادي العالمي يبقى ذا تأثير كبير على الأسواق الخليجية ويشكل عاملا رئيسيا في تحديد اتجاهها، ومن ثم فإنه ينظر إلى الأسواق الخليجية على أنها تتأثر بالحالة المعنوية للمستثمرين أكثر مما تتأثر بالعوامل الأساسية.

وخلال عام 2011، ارتفعت أرباح الشركات والمؤسسات في دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 20٪، فيما تجاوز معدل النمو الاقتصادي نسبة الـ 4٪، إلا أن ذلك لم ينعكس على أداء الأسواق، حيث أنهت جميعها باستثناء قطر العام على هبوط.

وستظل التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بما فيها المناقشات الجارية حول الميزانية ومستويات الدين عوامل تأثير رئيسية على الأسواق العالمية على المدى القصير وأيضا عوامل تحدد اتجاه الأسواق الخليجية، أما على المدى الطويل، فهناك عدد كبير من العوامل التي يرجح أن تدفع الأسواق الخليجية إلى الأمام بما فيها الإعلان مؤخرا عن الميزانية السعودية لسنة 2013 والتي تعد بمواصلة الإنفاق على مشاريع البنى التحتية والبرامج التعليمية والصحية.

أسواق الائتمان الخليجية تواصل صعودها عند مستويات مرتفعة

قال التقرير ان أسواق الائتمان الخليجية واصلت اتجاهها الصعودي في ديسمبر لتنهي تعاملات الشهر عند مستويات مرتفعة وتقلصت الهوامش الائتمانية خلال الشهر، فقد أنهى مؤشر «إتش إس بي سي ناسداك دبي» للعائد على السندات والصكوك الخليجية التقليدية المقومة بالدولار الأميركي تعاملات ديسمبر عند مستوى 158,21 نقطة أساس، ارتفاعا من 156,83 في الشهر السابق، فيما انخفضت الهوامش بواقع 22 نقطة أساس لتحقق عائدا قدره 3,21٪.

وسجل مؤشر «إتش إس بي سي ناسداك دبي» للعائد على الصكوك المقومة بالدولار الأميركي على أساس شهري ارتفاعا طفيفا من 145,94 إلى 146,50 نقطة أساس، بينما تراوح مؤشر العائم على السندات الخليجية التقليدية المقومة بالدولار الأميركي بين مستوى 160 ومستوى 162 نقطة أساس.

كما ارتفع مؤشر «إتش إس بي سي ناسداك دبي» للعائد على السندات الخليجية التقليدية المقومة بالدولار الأميركي بواقع 0,99٪ ليتفوق من حيث الأداء على مؤشر «جبي بي مورغان» للأسواق الناشئة الذي ارتفع بدوره بواقع 0,93٪. وشهدت أسواق عقود التأمين على الديون السيادية (CDS) انخفاضا عاما لأسعار الفائدة وتفوقت أسماء الفئة الاستثمارية على أسماء الفئة الأقل تصنيفا بقيادة السعودية بواقع 7 نقاط أساس (ـ8,9٪)، تلتها كل من قطر بواقع 6 نقاط أساس (ـ7,2٪) وأبوظبي بواقع 5 نقاط أساس (ـ6,8٪)، ثم دبي بواقع 3 نقاط أساس (ـ1,5٪). وشهدت السوق الأولية خلال ديسمبر فورة في النشاط تمثلت في سلسلة من الإصدارات، استهلت شركة «طاقة» إصدارات شهر ديسمبر بطرحها سندات من شريحتين بقيمة إجمالية تبلغ ملياري دولار، وتم تسعير الشريحة الأولى فئة الخمس سنوات والبالغة قيمتها 750 مليون دولار أميركي بعائد يفوق المعيار المعتمد بمقدار 200 نقطة أساس، فيما تم تسعير الشريحة الثانية فئة السنوات الـ 10 والبالغة قيمتها 1,25 مليار دولار بعائد يفوق المعيار المعتمد بمقدار 210 نقاط أساس.

أسعار الغذاء في الصين تدفع التضخم إلى أعلى مستوى في 7 أشهر

بكين ـ رويترز: تسارع المعدل السنوي لتضخم أسعار المستهلكين في الصين إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر مسجلا 2,5٪ في ديسمبر بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وهو ما يتجاوز توقعات المحللين ويحد من إمكانية تيسير السياسة النقدية لدعم الاقتصاد.

ويضاف تسارع التضخم الى علامات على خروج ثاني أكبر اقتصاد في العالم من أسوأ تباطؤ له في ثلاث سنوات ضمن انتعاش تدريجي تقوده زيادة الطلب المحلي، وكان اقتصاديون قد توقعوا في استطلاع أجرته «رويترز» أن يتسارع التضخم الى 2,3٪ في ديسمبر، وبلغ المعدل السنوي للتضخم 2٪ في نوفمبر.

وأظهرت البيانات التي أصدرها مكتب الإحصاء الوطني في الصين أن تضخم أسعار الغذاء التي تمثل ما يقدر بنحو 30٪ من مؤشر أسعار المستهلكين بلغ 4,2٪ على أساس سنوي في ديسمبر.

«موديز» تخفض التصنيف الائتماني لقبرص

وزير مالية النمسا: أوروبا في طريقها لتجاوز أزمة الديون

فيينا ـ كونا: قالت وزيرة المالية النمساوية ماريا فكتر ان أوروبا تجاوزت «على الغالب أزمة الديون» وانها تعمل بشكل دؤوب على معالجة مشكلة الديون بشكل عام.

ونقلت وكالة الصحافة النمساوية امس عن الوزيرة فكتر «ان الديون وان كانت قد ارتفعت نسبيا الا ان نسب عجز أغلبية الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي وصل الى معدل 3٪ على الأقل الأمر الذي يعني ان اليورو اصبح يقف من جديد على ارض صلبة». وحول استمرار مشكلة النمو الاقتصادي وضعف الابداع في اوروبا قالت الوزيرة انه يتعين على الدول الاعضاء في منطقة اليورو الا نقوم بإجراءات يمكن ان تمنع تحقيق النمو المطلوب في اوروبا مطالبة في ذات الوقت بضرورة تشجيع الاستثمارات والعمل على خلق مزيد من فرص العمل. وبعدما شددت الوزيرة النمساوية على ضرورة تعزيز التعاون الاوروبي فيما يتعلق بالقضايا المالية عبرت الوزيرة النمساوية عن اعتقادها بعدم وجود جدوى من مسألة انشاء ميزانية اوروبية مشتركة، مشيرة الى انه في حال ما اذا تجاوزت دولة من دول الاتحاد حدود العجز المحددة فانه يتعين على دول الاتحاد ان تضع ذلك البلد تحت الرقابة وتطبق عليه الاجراءات الضرورية. من جهة أخرى، خفضت مؤسسة موديز التصنيف الائتماني لقبرص ثلاث درجات بسبب زيادة متوقعة في ديونها وحذرت من أنها قد تخفض التصنيف مرة أخرى.

وتراجع تصنيف المؤسسة للجزيرة الواقعة في البحر المتوسط إلى Caa3 مع نظرة مستقبلية سلبية من B3.

وقالت موديز في بيان أمس الخميس إنه من المنتظر أن تتزايد أعباء الديون على قبرص بسبب الاحتياجات المالية لبنوكها التي تضررت جراء تعرضها لليونان.

وقالت سارة كارلسون مسؤولة الائتمان في مجموعة المخاطر السيادية لدى موديز «نعتقد أن هناك احتمالا أكبر لتخلف الحكومة عن السداد أو للضغط لإجراء مبادلة صعبة (للديون)».

«المركزي العراقي» يتوقع 9٪ نمواً في 2013

بغداد ـ رويترز: قال مسؤول في البنك المركزي العراقي امس ان من المتوقع ان ينمو اقتصاد العراق بمعدل 9٪ هذا العام مع نمو إنتاج النفط في البلد العضو بمنظمة أوبيك. وتوقع المسؤول ايضا ان تبلغ الاحتياطيات الاجنبية ما بين 105 مليارات دولار و110 مليارات بنهاية هذا العام.

الذهب يلتقط أنفاسه بعد قرار «المركزي الأوروبي»

سنغافورة ـ رويترز: تراجع سعر الذهب قليلا أمس بعد قرار البنك المركزي الأوروبي بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير لكنه بصدد تسجيل أكبر مكسب أسبوعي له في أكثر من شهر.

وانخفض الذهب في السوق الفورية 0,1٪ الى 1672,44 دولارا للأوقية (الأونصة) بعد ارتفاعه 1٪ في الجلسة السابقة حين تتبع صعود اليورو بعد أن ترك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة دون تغيير وقال ان اقتصاد منطقة اليورو سيتعافى خلال عام 2013.

ويتجه المعدن النفيس لتسجيل زيادة أسبوعية تبلغ 1٪ بعد تراجعه في خمسة من الأسابيع الستة الأخيرة، وتراجعت العقود الآجلة للذهب الأميركي 0,3٪ الى 1672,80 دولارا للأوقية. ومن المتوقع أن يختبر الذهب الفوري مستوى 1700 دولار وسيجد دعما قويا عند 1660 دولارا حول متوسطه المتحرك في 200 يوم الذي اخترقه اول من امس، وتراجعت الفضة 0,2٪ الى 30,8 دولارا للأوقية.

برلماني ألماني: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيخلف نتائج «اقتصادية كارثية»

لندن ـ أ.ش.أ: اعتبر جنثر كريتشبوم، رئيس اللجنة البرلمانية الألمانية والعضو بالحزب الحاكم الذي يزور لندن حاليا، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيخلف نتائج «كارثية اقتصادية». ونقلت هيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» امس عن كريتشبوم قوله إن المزيد من رجال الأعمال في بريطانيا بحاجة الى إثارة قضية استمرار عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن بريطانيا ستعاني خسارة كبيرة في هيبتها العالمية إذا خرجت من نادي الاتحاد الأوروبي. وأوضح النائب الألماني أن خروج بريطانيا سيضعف الفكرة الأوروبية، لكنه سيضعف أكثر موقع بريطانيا في العالم. وقد وجه وفد من النواب الألمان تحذيرا شديد اللهجة إلى بريطانيا بشأن احتمال خروجها من الاتحاد الأوروبي. ويأتي التحذير بعد إعراب فيليب جوردون، مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الأوروبية عن قلق الولايات المتحدة بشأن الموضوع ذاته، وقوله إن واشنطن تريد استمرارا لوجود صوت بريطاني قوي داخل الاتحاد الاوروبي. ويزور وفد يضم نوابا من عدة أحزاب بلجنة شؤون الاتحاد الأوروبي بالبرلمان الألماني العاصمة البريطانية لندن للاعراب عن قلق ألمانيا المتزايد بشأن مخاطر الخطوة المحتملة لبريطانيا.